ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

تأثير السوق و الصناعة الثقافية على التنوع الثقافي في عصر العولمة توجه نحو التعددية أم اتجاه نحو توحيد الأنماط الثقافية؟

The impact of the market and the cultural industry on cultural diversity in the era of globalization A trend toward pluralism or a trend toward unifying cultural patterns?

د. كعواش عبد الرحمان

جامعة أدرار (الجزائر) kaouacherahime@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الإستلام: 10/ 11/ 2022 **تاريخ القبول**: 02/ 03/ 2023 **تاريخ النشر**: 30/ 04/ 2023

ملخص:

يقف الكثير من الدارسين للمسالة الثقافية في عصر العولمة بين أطروحتين أساسيتين الأولى ترى أن العولمة لن تؤدي بالضرورة إلى تحقيق تجانس ثقافي أو امبريالية ثقافية وان الثقافة الغربية و الأمريكية تحديدا ليست هي الثقافة الوحيدة التي يتم نشر قيمها عالميا و العولمة تتيح نشر و إشاعة مختلف الأنماط الثقافية للمجتمعات الإنسانية وتضمن بالتالي فكرة التنوع و الاختلاف. و الرأي الأخر الذي ينظر إلى العولمة بأنها امبريالية ثقافية جديدة و هي تعمل على توحيد الأنماط و القيم الثقافية وتهدد تنوع الثقافات وتعددها في العالم اليوم.لكن الدارس لمسالة التنوع الثقافي اليوم يجب أن ياخد بعين الاعتبار مستويات الترابط و التشابك و التقاطع الحاصلة بين الثقافة و العمليات الاقتصادية حيث تحولت أنماط اللباس و الفن و التقاليد و أنماط التفكير أيضا و طريقة العيش و النظرة إلى الحياة وكل مكونات الوجود الثقافي إلى صناعة قائمة بذاتها تخضع لمنطق السوق و قانون العرض و الطلب .الأمر الذي تطلب إعادة دراسة مسالة التنوع الثقافي باستخدام أدوات تحليل اقتصادية

الكلمات المفتاحية : *الثقافة،العولمة الثقافية؛السوق؛الصناعة الثقافية؛التنوع الثقافي؛الثقافة المحلية*

Abstract

Many scholars of the cultural issue in the era of globalization stand between two basic thesis: the first is that globalization will not necessarily lead to cultural homogeneity or cultural imperialism, and that Western and American culture in particular is not the only culture whose values are spread globally and globalization allows the dissemination and dissemination of various cultural patterns for human societies and thus ensure the idea of diversity and difference. And the other view that views globalization as a new cultural imperialism that works to unify cultural patterns and values and threatens the diversity and plurality of cultures in the world today. The economy, where patterns of dress, art, traditions, patterns of thinking, way of living, outlook on life and all the components of cultural existence were transformed into a stand-alone industry subject to the logic of the market and the law of supply and demand. This required a re-examination of the issue of cultural diversity using economic analysis tools.

Keywords: culture, cultural globalization, market, cultural industry, cultural diversity, local culture

مقدمة

مثلما أثار مستقبل السيادة الثقافية للدولة القومية في ضوء العولمة، اهتمام المفكرين والكتاب، فإن موضوع التنوع الثقافي كان موضع اهتمامهم، فالتجانس الثقافي هو بمثابة إبادة ثقافية، وانقراض للإنسان ثقافيا، لذلك فالتعددية الثقافية تعتبر ثروة كبيرة يجب على الإنسانية الحفاظ عليها، وتعدد الثقافات هو أفضل ضمانة لقدرة الإنسان على إبداء أجوبة مناسبة للتحديات المختلفة.

فالمحافظة على التنوع الثقافي يمثل ضرورة من ضرورات الحياة يجب على المجتمع الإنساني الالتزام بتحقيقها ، واليوم نجد هذه الإشكالية أكثر بروزا مع العولمة الجارفة، حيث نجد أن الإنتاج الثقافي واحتكار الرموز القيم هما أبرز ما يطبع النظام العالمي الرأسمالي على مستوى إنتاج وتوزيع وصناعة الثقافة ،و لمحاولة فهم إشكالية التنوع الثقافي في زمن العولمة يجب أن ناخد في اعتبارنا تشابكها مع الحقائق الاقتصادية وعلاقتها بمنطق و طبيعة السوق العالمية التي أصبحت تزخر بالمنتجات و السلع و الخدمات الثقافية، فالحديث عن التعددية الثقافية يركز اليوم وأكثر من أي وقت مضى على الأبعاد الاقتصادية للظاهرة الثقافية،هذا التشابك و التقاطع الذي حول العمليات الثقافية إلى صناعة قائمة بذاتها لها منتجوها و أسواقها و دعائم نشرها و توزيعها و استهلاكها هو الذي قادنا إلى محاولة فهم المنطق الجديد للعلاقة بين التنوع الثقافي باعتباره ظاهرة إنسانية و موروث حضاري يعبر عن الاختلاف و التمايز الإنساني و بين الصناعة الثقافية باعتبارها عمليات إنتاج اقتصادية لمحتويات لامادية تخضع لمنطق السوق الرأسمالي العالمي العابر للقوميات و الدول و يمكنها بالتالي التأثير على التنوع و التعدد الثقافيين في زمن عولمة الأسواق و التعاملات التجارية وأنماط الإنتاج و الاستهلاك و ومحاولات السيطرة و التوحيد الثقافيين. وبناءا على هذا التمهيد يمكننا طرح الإشكالية التالية: هل يمكن الحديث عن وجود تعددية ثقافية في ظل تنامي منطق اقتصادي رأسمالي تتحول معه طبقات الوجود الثقافي إلى صناعة قائمة بذاتها؟ و لتفكيك الإشكالية الرئيسة للدراسة نطرح التساولات الفرعية التالية: ما حقيقة التنوع الثقافة في عصر العولمة؟ ماهي المفاهيم الجديدة التي أنتجتها العلاقة الجديدة بين الثقافة و الاقتصاد؟ وكيف يمكن للصناعة الثقافية أن تأثر على التعددية الثقافية ؟ وهل تخضع المنتجات الثقافية إلى منطق العرض والطلب كما هو الشأن بالنسبة للمنتجات المادية ؟ و الهدف من هذه الورقة العلمية هو فهم طبيعة و شكل و مخرجات ظاهرة التنوع الثقافي في عصر العولمة الثقافية عندما تصبح طبقات الوجود الثقافي صناعة لها مميزاتها و أسواقها و شركات إنتاجها وشبكات توزيعها و استهلاكها.

1-الثقافة و التنوع الثقافي:

الثقافة هي مجموع السمات الروحية والمادية، الذهنية والنفسية التي تميز مجتمعا ما أو جماعة بشرية ما، وتضم الفنون والآداب وأنماط الحياة، وطرق العيش المشترك، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات، و تغيب مبدأ التنوع الثقافي وفي صلبه مبدأ التعدد والاختلاف ،إنما هو تغيب لكل هذه المظاهر لفائدة مظاهر أخرى أقوى أو تدمير المقومات ذات التنوع لاعتبارات فوق- ثقافية أو على خلفية من مواقف طائفية أو إثنية أو لغوية أو تاريخية أو غيرها.

ولما كان التعدد الثقافي هو مجموع المعارف التقليدية ومختلف أشكال الإبداع والممارسات التي تعتمدها المجموعات والهويات الترابية والمحلية، فإن الحفاظ على ذات التعدد هو الحفاظ على التنوع البيولوجي الذي يضمن البقاء للكائنات.

وليس من المبالغة في شيء بأن الاعتقاد بالمطالبة بصيانة مبدأ التنوع البيولوجي إنما هو من المطالبة بصيانة مبدأ التنوع الثقافي والعكس بالعكس. فهما معا إشكاليات لمسألة واحدة، مسألة التنوع التي ترهن حاضر البشرية ومستقبلها.

وعلى هذا الأساس فلو سلم المرء بأن التنوع الثقافي إنما هو حق لا يقبل التجزيء في قناعة الأفراد والجماعات، فإن صيانته والمحافظة على بقائه يبقى رهين قدرة هؤلاء على ترويجه وإشاعة منظومته في الزمن والمكان.

فضمان حرية تعبير مختلف أشكال الممارسة الفنية والثقافية والاجتماعية والدينية والفلسفية هو ضمان الحق في التنوع الثقافي تماما كما هو الشأن فيما يتعلق بإسناد الممارسات الثقافية التي من شأنها إبراز وتوسيع مجال الهويات الثقافية وانفتاحها على ما سواها من هويات.

نفس الشيء أو أكثر فيما يخص الحفاظ على الإرث المادي واللامادي بكل مكوناته وعناصره ومواجهة شتى ضروب الإدماج القسرية التي قد تسلكه ثقافة ما غالبة "على ما سواها من ثقافات قد تبدو "مغلوبة". (يحي اليحياوي: كونية الاتصال، عولمة الثقافة ،شبكات الارتباط والممانعة،، 2001، الصفحات 140-142)

يؤكد تقرير اليونسكو حول ثقافة القرن الواحد والعشرين أن التربية الأولية يجب أن تساعد الأطفال والراشدين على تفهم أفضل لثقافتهم الخاصة بالماضي منها والحاضر في نطاق مجتمعي أوسع، مجتمع عالمي يعتبر فيه انفتاح الثقافات الخاصة بعضها على بعض، وحوارها فيما بينها هما الوسيلة الوحيدة لازدهار أي منها والايجابية تعاملها مع غيرها من الثقافات. (محمد جواد رضا: العرب في القرن الواحد والعشرين، تربية ماضوية وتحديات غير قابلة للتنبؤ، ، 1998، صفحة 63)

ويمكن الإشارة إلى أن موضوع المحافظة على التنوع الثقافي أشارت له "اليونسكو" في إعلانها الصادر في 04-11-1966 حيث نصت المادة الأولى منه على أن "لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها ومن حق كل شعب ومن واجبه أن ينتمي إليها، وتشكل جميع الثقافات بما فيها من تنوع، وما بينها من تباين وتأثير متبادل جزءا من التراث الذي يشترك في ملكيته البشر جميعا. فالتنوع الثقافي مصدر من مصادر قوة الإنسانية. (محمد جواد رضا: العرب في القرن الواحد والعشرين، تربية ماضوية وتحديات غير قابلة للتنبؤ، ، 1998، صفحة 140)

فالمحافظة على التنوع الثقافي يمثل ضرورة من ضرورات الحياة يجب على المجتمع الإنساني أن يعمل من أجل المحافظة عليه لكن النظام الرأسمالي على الصعيد العالمي، وظف جيدا من الثورة الإعلامية المعاصرة، من اجل عولمة القيم الثقافية الغربية، (عبد الإله بلقيز: الثقافة العربية أمام تحدي البقاء، 1994، صفحة 86).

مما قد يؤدي إلى القضاء على التنوع الحضاري، والتعددية الثقافية التي تثري الحضارة الإنسانية.

لكن "لستر ثرو" " Lester Thurow" أستاذ الاقتصاد في معهد "ماساشوستي"، يرى العكس من الوجهة الاقتصادية- ويقول أن ثمة رأسمالية عالمية شاملة تنزع إلى أن تفرض نفسها على العالم، ولكن إلى جانبها أنماط أخرى من الرأسمالية (في جنوب شرق آسيا حيث تسود المؤسسات الاقتصادية الكبرى وحتى في أوروبا نفسها) ويرى بوجهة أشمل أن العولمة ليست مجرد سيطرة أمريكية على العالم، ويضيف قائلا أن الاقتصاد الأمريكي رغم أنه اللاعب الأول في العالم، لا يستطيع أن يفرض قواعد اللعبة.. في ميدان الثقافة الذي يفرض نفسه على العالم هو ضرب من الثقافة العالمية، وليس الثقافة الأمريكية (والجمهور في و.م.أ ينتابه القلق لأن التلفزيون والسينما وغيرها تهدم القيم العائلية).

ويذهب "صامويل هينتينغتون" إلى القول أن الثقافة الغربية لا يمكن أن تكون ثقافة عالمية، تعمل على إلغاء التنوع الثقافي فكثيرون في الغرب يعتقدون أن العالم يسير نحو ثقافة عالمية موحدة، واحدة هي ثقافة غربية أساسا، ومثل هذا الاعتقاد متغطرس، زائف وخطر، فانتشار السلع الغربية، واحتساء الكوكاكولا لا يجعل الروسي غربيا، كما أن تناول طبق الشوتشي "الياباني" لا يحول الأمريكي إلى ياباني (عبد الإله بلقيز: الثقافة العربية أمام تحدي البقاء، 1994).

"ألفين طوفلر" يرى أيضا أن العولمة لن تؤدي إلى تحقيق تجانس ثقافي، متخذا من الفشل الذي أصيبت به نظرية الرواج الدولي دليل له (فهذه النظرية الذي يساهم في تقديم الأساس المنطقي لها (أستاذ التسويق –نيودورليفيت- جامعة هارفارد الذي بشر أن "احتياجات العالم، ورغباته قد تجانست بشكل نهائي، وهلل بمجيء المنتوجات، والأصناف الدولية ملحا إلى أن نفس المنتج المستورد من قبل نفس الإعلان والذي كان يباع سابقا محليا، يمكن أن يبيعه الآن العالم كله.

في حين أنه في بعض المناطق في العالم يطالب المستهلكون بمنتجات ذات طابع فردي وخصوصي. (صامويل هينتيغتون: الغرب، إنه فريد لكنه ليس كليا جامعا، 1997، صفحة 06)

الحقيقة أن الثقافات أيضا، باستثناء بعض الحالات، أخذت جماعتها تتفكك، شأنها في ذلك شأن المنتجات، وتعمل تعددية وسائل الإعلام نفسها على زيادة سرعة هذه العملية، إن النظام الجديد لوسائل الإعلام الدولية قد يعمق تنوع العالم بدلا من جعله متجانسا، كما فعلت وسائل إعلام الموجة الثانية، إذن فالتدويل لا يعني التجانس. فاليوم يستطيع الجميع الاتصال بالانترنت ونشر أفكارهم وآرائهم الخاصة بالإضافة إلى الصور وتسجيلات الفيديو، وبإمكانهم الإطلاع على أفكار وآراء الآخرين، ليس ثمة هواجس من سلبية المستخدمين بما أن أفعالهم يراها كل فرد ومشاركتهم يفهمها جميع الأفراد، لقد أدى هذا التوسع في المشاركة بالبعض إلى القول بأن شبكة الانترنت تنطوي على ديمقراطية كاملة تستفيد منها الثقافات المحلية والقومية المستثمرة في العالم من أجل التفاعل مع الثقافات الأخرى. (يوجينا سيابيرا، ترجمة أحمد المغربي: التنوع الثقافي والإعلام العالمي، 2012، صفحة 303)

لكن لا يستطيع أحد أن ينكر التأثير العالمي للثقافة الغربية على العالم، وإذا كان هذا التأثير سطحيا، متمثلا في الألبسة والمواد الاستهلاكية، لكنه تأثير يحمل معه أيضا تأثير على الفكر والثقافة بصورة عامة، إن خطر العولمة لا يقتصر على التأثيرات السطحية، ولكنه يتعداه إلى وضع الثقافة والهوية محل خطر بحكم. (يوجينا سيابيرا، ترجمة أحمد المغربي: التنوع الثقافي والإعلام العالمي، 1990)

أ - إلغاء الاختلاف الثقافي والحضاري.

ب - إلغاء تعدد الاختلاف الإنساني وحصر وتضييق الخناق عليه.

ت - تماثل البشرية وانتقاء الاختلاف بينهما وفق ما هو مخطط له في الاستراتيجيات المهيمنة.

–يقول "لادوار غاليتو": في العولمة، تحل الأسواق محل الشعوب، والمستهلكين محل المواطنين، والمشروعات الصناعية محل الأمم، والتجمعات محل المدن، والمزاحمة التجارية محل العلاقة الإنسانية، ثم إن العولمة تصميم قسري لنموذج معادي للتعددية، والتنوع الثقافي، يلغي التمايز والشخصية الثقافية، ويروج عن طريق وسائل الإعلام لقيادة قوانين السوق، وقيم المجتمع الليبرالي الرأسمالي، ولفرض ديكتاتورية الكلام الوحيد والصورة الوحيدة، النمط الواحد من الحياة، ويحول الإنسان إلى مجرد مستهلك مستلم ومشاهد متلف، يتم تصنيعه وترويضه جماعيا.

–و بدوره يصرخ "لإدكار بيزاتي" : "لنقف معا ضد العولمة، لأنها تتجاهل العلاقة بين الدول، والأمة والأرض والوطن واللغو والثقافة... إذا قيل للفرنسيين إن بناء أوروبا ينبغي أن يؤول إلى زوال الأمة الفرنسية فإنهم لن يقبلوا لأنهم يتطلعون إلى مستقبل يتحقق فيه التوازن الكامل بين ما هو سياسي وما هو ثقافي، ومحصن ضد العولمة التي تخلق وحدة زائفة تتجاهل التعددية والتنوع..."

التعددية الثقافية لا شك أفضل من الأحادية الثقافية، وعالم الاختلاف يفوق عالما من التماثل، ولكن ما هي بالضبط التعددية الثقافية؟. (راسل جاكوبي، ترجمة فاروق عبد القادر،نهاية اليوتوبيا،السياسة و الثقافة في زمن اللامبالاة، 2001، صفحة 48)

إن التعددية الثقافية لا تعني رؤية ما، وثمة تعبير يتم تداوله في منافسة التعددية الثقافية هو "الشمولية" الذي يعني المطابقة أو التطابق.

لقد أصبحت الثقافة هي ما تريد أي جماعة أو أي باحث أن تكون، ولا أحد يجادل في أن أي جماعة من الناس تشكل ثقافة مستقلة، في الوقت ذاته، فإن الرطانة حول التنوع الثقافي تؤدي إلى تعقيم الحقائق الاجتماعية والاقتصادية، فالقائلون بالتعددية الثقافية وحدها، ولا يكادون يلقون بالا للحاجات والشؤون الاقتصادية، فلا يمكن فهم الثقافة من دون أن نضع في الاعتبار تشابكها مع الحقائق الاقتصادية (راسل جاكوبي، ترجمة فاروق عبد القادر،نهاية اليوتوبيا،السياسة و الثقافة في زمن اللامبالاة، 2001، صفحة 55)

2-العولمة الثقافية

تعد عولمة الثقافة إحدى نتائج التطور الصناعي، فقد كان الطموح الطبيعي لكل صناعة ثقافية غزو أجراء من السوق العالمية عبر نشر منتوجاتها في سيربلانكا كما في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى العكس من ذلك فإن ثقافة الإسكيمو متموضعة بكيفية ضيقة، ولا تملك لا الطموح ولا الوسائل للانتشار عالميا، وتقتحم الصناعة ثقافات "التقاليد" وتبدلها وأحيانا تدمرها، ويشكل هذا الاقتحام مناسبة للصراع، ويفتح مجالا للحديث ويجب أن يوضع في محور تحليل العولمة الثقافية-. (جان بيار فارني، ترجمة، عبد الجليل الأردي: عولمة الثقافة،، 2003، الصفحات 8-10)

على النقيض من العولمة الاقتصادية أو المالية أو التكنولوجية أو الجيوسياسية، فإن العولمة الثقافية تحيل على نقل وإشاعة المعرفة والإيديولوجيا والفن والإعلام وأنماط الحياة خارج الحدود الوطنية، لكن الثابت القائم هو ملاحظة أنه لو تسنى للمرء الإمساك بطبيعة "العولمة الاقتصادية"، على اعتبار طابعها المادي البارز والتنظير لها بناءا على ما يتوفر من بيانات ومعطيات وتوجهات، فإنه من المعتذر نسبيا تحقيق ذلك مع العولمة الثقافية، ليس فقط لأنها تحيل على فضاءات رمزية عصيبة على الضبط والقياس، ولكن أيضا لأنها لا تخضع بسهولة للتنظير أو للنمذجة أو لغيرها

تختلف العولمة الثقافية في الخمسين سنة الماضية نوعيا وكميا عن العولمة الثقافية في الماضي، في رأي "هيلد وآخرون" تعتبر حركة الصور والرموز التكثيفية والتمدد الهائل لطرق التفكير وطرق التواصل وحيدة وليس لها مثيل على الرغم من تعقيد التفاعلات الثقافية بين المجتمعات خلال الثلاث آلاف سنة الأخيرة .. ليس هناك ما يعادل تاريخيا الامتداد العالمي وحجم الحركة الثقافية من خلال بيانات الاتصال التحتية والبث الإذاعي والنقل.

وتنطلق العولمة الثقافية الحالية من عولمة الماضي من حيث ستة اتجاهات وعمليات:

1 - بيانات تحتية ثقافية جديدة للتكنولوجيا تعمل بفاعلية وبقياس لم يسبق له مثيل.

2 - الارتفاع الناتج في سرعة التبادلات الثقافية عبر الحدود وبين المجتمعات.

3 - ظهور لا نظير له للثقافة الغربية كعلامة مركزية للتفاعل الثقافي العالمي.

4 - ظهور الشركات العابرة للقوميات في الصناعة الثقافية التي تنشئ البنية التحتية الضرورية للانتشار المتزايد وتديمها.

5 - ظهور الثقافة بوصفها دافعا رئيسيا للتبادل الثقافي المرتبط بالنقطة الرابعة .

6 - التحول في جغرافيا التفاعل الثقافي مقارنة بعالم ما قبل الحرب العالمية الثانية، وفي حالة النقطة الأخيرة، يرى هيلد وآخرون أنه على الرغم من أن التدفقات من الغرب إلى باقي العالم أكبر بمعنى مطلق، فإننا نشاهد انعكاسا جزئيا لهذا من خلال أنماط معقدة جدا من الهجرة، وتحول السياحة الجماعية وظهور قطاعات جديدة مثل الصناعة الموسيقية العالمية، ولكن البعض يرى أن العولمة تقود لا محالة إلى التجانس الثقافي، ويدعي "جايمس بيتراس" مثلا أن الثقافة العالمية ناشئة ومرتبطة مباشرة بالو.م.أ ولها أهداف سياسية واقتصادية معا، وهو جزء من جغرافيا الرأسمالية السياسية. (ووربرك موراي، ترجمة، سعيد منتاق,جغرافيات العولمة،قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية و الثقافية، 2013، الصفحات 275-276)

2-1-نمادج معرفية لمفهوم العولمة الثقافية

وتنطلق أطروحة العولمة الثقافية على خلفية من سوسيولوجيا الثقافة من أربعة نماذج كبرى (يحي اليحياوي: كونية الاتصال، عولمة الثقافة،شبكات الارتباط والممانعة، 2011، صفحة 100).

النموذج الأول: للعولمة الثقافية الأكثر ذيوعا يتمثل في نظرية الإمبريالية الثقافية التي برزت أواسط ستينات القرن الماضي، وهو نموذج يهتم أساسا بدور الحكومات والشركات متعددة الجنيات في تشتيت مختلف أشكال

الثقافة العالمية، إذ ينطلق من فرضية أن الثقافة العالمية تنتشر انطلاق من الدول الغنية والقوية المتواجدة بمركز النظام الثقافي العالمي باتجاه الدول الفقيرة والأقل تقدما الموجودة بهوامش هذا النظام.

ولما كانت هذه النظرية تجد مرجعيتها في النقد الماركسي للثقافات الرأسمالية المقدمة وانبناءها على الاستهلاك والاتصال الجماهيري، فإن بذلك في جوهرها إنما تمثل انعكاسا للنقد الموجه بنظام الاقتصادي العالمي حيث الهيمنة الاقتصادية لدول المركز على دول المحيط (دول العالم الثالث)، ومن الطبيعي وفق هذه النظرية أن تعمد دول المركز (وشركاتها الكبرى) على ابتداع تقنيات للهيمنة على الأسواق وتنتج ثقافة جماهيرية إلى حد ما متجانسة ، تفرضها على الجمهور المتلقي بهذه الوسيلة أو تلك أو بها معا.

تنبني إذن نظرية العولمة الثقافية المرتكزة على أطروحة الامبريالية الثقافية على فكرة أن الدول المتقدمة (و.م.أ) وشركاتها الكبرى إنما تدفع إلى فرض تمثيلاتها ومعارفها ونموذج سلوكها ونمط حياتها على باقي دول العالم، وهي إلى حد بعيد هيمنة ثقافية مقصودة تهدف إلى توحيد (وتنميط) الثقافة العالمية على خلفية سيادة الأقوى ضمنها أي الثقافة الأنجلو سكسونية ... وهو ما نلاحظه منذ نصف القرن من الزمن ..

النموذج الثاني: ويرتكز على نظرية التيارات الثقافية أو النموذج الشبكي حيث التأثيرات الثقافية ليس لها بالضرورة نفس المصدر ولا نفس التوجه إذ يمكن أن تكون في الآن ذاته مرسلين ،وتلقين، وبالتالي فالعولمة بما هي تجمع للتيارات والشبكات الثقافية إنما هي مسلسل أقل توحدا من الإمبريالية الثقافية، مسلسل تذهب التأثيرات الثقافية بصلبه باتجاهات متعددة (من هنا)، فأثار هذه التيارات الثقافية (الإعلام، التكنولوجيا، الإمبريالية والمصادر الإثنية ...) على الدول المستقبلة إنما تنحوا بناحية تعددية ثقافية أكثر منها بناحية التوحيد والنمدجة. (يحيى اليحياوي: كونية الاتصال، عولمة الثقافة ،شبكات الارتباط والممانعة،، 2001)

أما النموذج الثالث (نموذج نظرية التلقي): فيقف عند رد فعل الجماهير الدول المختلفة في وجه عولمة الثقافة، ومفاد هذا النموذج أن المجموعات المقصودة إنما تتجاوب بطريقة إيجابية مع الثقافة الجماهيرية وأن مختلف المجموعات العرقية أو الإثنية، أو الوطنية، لا تتعامل بالضرورة مع الرسالة (الثقافية) المتلقاة بنفس الطريقة ولا بنفس الأسلوب، ومعنى هذه النظرية أن ذيوع الثقافة على المستوى العالمي يهدد بالضرورة الهوية الوطنية أو المحلية، ومعناها كذلك أن التعدد الثقافي هو السمة المهيمنة على المستوى إياه عوض أن يكون ذلك من قبيل الامبريالية الثقافية أو غيرها.

أما النموذج الرابع: فيسأل الاستراتيجيات المتعددة من قبل الدول والمدن والمنظمات الثقافية لتشجيع العولمة الثقافية أو لمواجهتها والإستراتيجيات المقصودة هنا إنما هي تلك التي تستهدف الحفاظ على الثقافات الموروثة من الماضي وتشبيب الثقافات التقليدية والصمود في وجه العولمة الثقافية وإعادة صياغة الثقافات الوطنية والمحلية الموجهة للاستهلاك العالمي.

وعلى هذا الأساس فعولمة الثقافة إنما هي المسلسل الذي من شأنه أن يفرز المنافسة والحوار على اعتبار أن المنظمات والدول لا تتوخى إلا الحفاظ على ثقافتها أو العمل على موقعها كي تنخرط في المجال العالمي.

3- صور التنوع الثقافي عصر العولمة الثقافية:

أ. الإقليمية (المحلية) الثقافية:

كما يقول "جيمس واطسن" أنه ما من مكان تقريبا إلا وفيه "الأقلمة" (يعني إضفاء الصفة الإقليمية أو المحلية)، حيث يتم قبول الثقافة الكوكبية لكن مع تعديلات محلية ذات شأن فكثيرا ما تتمخض التأثيرات الكوكبية المتصادمة عن نوع من إعادة تنشيط أو تفعيل أشكال ثقافية أصلية

غير أن هناك فروقا بين الثقافات من حيث القدرة على التكيف الخلاق. يبقى التمييز بين ثقافات "قوية"، وأخرى ضعيفة، كما يقول هينتغتون، فثقافات آسيا الشرقية والجنوبية ولاسيما ثقافات: اليابان، الصين، الهند (قوية) بصورة ملحوظة، في حين كانت الثقافات الإفريقية وبعض ثقافات أوروبا "ضعيفة". (بيتر إل–بيرغر، ساموبل بي هينتنغتون، ترجمة فاضل جتكر،عولمات كثيرة، التنوع الثقافي في العالم المعاصر، 2004، الصفحات 24-29)

ب-العولمات البديلة:

التي تتزايد أهميتها باضطراد، ظاهرة انبثاق حركات ثقافية ذات أبعاد كوكبية نابغة من خارج عالم الغرب، وقادرة بالفعال على ترك بصماتها على الغرب والعالم

ويمكن لهذه الحركات أن تكون موجودة أيضا على الصعيدين النخبوي والشعبي كليهما فعلى المستوى النخبوي كانت ثمة حركات عولمة بديلة علمانية من جهة وأخرى دينية من جهة ثانية

وعلى مستوى الثقافة الشعبية، ظلت اليابان "المصدرة" الأنجح فالمنتجات اليابانية من السيارات والأجهزة الإلكترونية اكتسبت شهرتها وجدارتها بالثقة، مما أدى إلى تمكين مفاهيم وتقنيات التحكم الممتاز من ممارسة قدر كبير من التأثير على الصناعة الأوروبية والأمريكية كما على سلوك المستهلك. (بيتر إل–بيرغر، ساموبل بي هينتنغتون، ترجمة فاضل جتكر،عولمات كثيرة، التنوع الثقافي في العالم المعاصر، 2004)

ج-العولمات الفرعية:

ولا بد من إضافة تعقيد آخر إلى صورة "التنوع الثقافي في عصر العولمة" نظرا لوجود ما يمكن أن يطلق عليه اسم "العولمات الفرعية"، وهي حركات ذات نطاق إقليمي لا كوكبي، غير أنها وسائل تساعد على إقامة الجسور بين المجتمعات التي تحتك بها وبين الثقافة الكوكبية الناشئة، ربما كانت "الأوربة" هي الأهم على هذا الصعيد خصوصا في بلدان الكتلة السوفييتية السابقة فالتأثيرات الألمانية والنمساوية في المجر مع بلدان شيوعية سابقة أخرى، والتأثيرات الإسكندنافية في دول البلطيق، والتأشيرات التركية في آسيا الوسطى تساعد كل من "الأوربة" والعولمة على حد سواء

هناك حالات أخرى: مثل انتشار ثقافة هونغ كونغ وتايوان في جنوب شرق آسيا والقارة الصينية، والثقافة الشعبية اليابانية في تايوان، وقيام الإعلام المكسيكي والفنزويلي باختراق بلدان أمريكا اللاتينية

4-تأثير الصناعة الثقافية و منطق السوق على التنوع الثقافي في عصر العولمة

لقد أفضى اقتران الثقافة بالاقتصاد الذي شهده السنوات الأخيرة إلى مفاهيم جديدة في الخطاب الثقافي العالمي، ولعل أبرزها مفاهيم.

- المادة الثقافية.
- الخدمة الثقافية.

- الثقافة الافتراضية.
- صناعة الثقافة.

ويمكن تعريف **المادة الثقافية** بأنها ،مواد استهلاكية تحمل أفكارا وقيما رمزية وأنماط عيش تهدف إلى الإعلام والترفيه، وتساهم في نحت ونشر الهوية الجماعية وتؤثر في الممارسات الثقافية، وتخضع في الغالب لقانون الملكية الفكرية وحماية حقوق المؤلف، إنها نتاج الإبداع الفردي أو الجماعي المتناقل عبر حوامل تنتج بواسطة أنظمة صناعية، وتوزع وتنشر بشكل جماهيري واسع ومكثف وتشمل المواد الثقافية الكتب والمجلات والتسجيلات السمعية والأفلام وأشرطة الفيديو والـ DVD والإنتاجات المتعددة الوسائط والبرمجيات، والصناعات التقليدية وهي تمثل كلها ما يسمى بالعرض الثقافي "offre culturelle".

ويصعب تحديد مفهوم **الخدمة الثقافية**، وذلك لأنها (من دون أن تأخذ شكل الإنتاج الثقافي المادي)، تشمل الأنشطة التي تستجيب لفكرة أو حاجة ذات طابع ثقافي، وترجم بتراتيب وتدابير تدعم الممارسات الثقافية التي تتيحها الدولة والمؤسسات والهيئات الخاصة لفائدة الجماعات، وتتمثل الخدمات الثقافية في العروض الفنية كالمسرح والسيرك والأوركستر... وفي خدمات النشر والدوريات والخدمات الهندسية والخدمات السمعية والبصرية، وخدمات المكتبات العمومية والأرشيف والمتاحف، وخدمات الإنتاج والبحث والترجمة والبث عبر الكابل والأقمار الصناعية، كل هذا إلى جانب الخدمات الافتراضية Virtuel التي تتيحها التجارة الالكترونية.

وعن **الثقافة الافتراضية** cyber culture فهي نتاج مثلث: فن وعلم وتكنولوجيا حيث أتاحت الابتكارات التكنولوجية الجديدة للمبدع إمكانات هائلة للإنتاج وأخرجت الثقافة والفنون من أنماطها واتجاهاتها ووسائل تعبيرها القديمة لتدخل لها إلى ما يصطلح اليوم على تسميته بمجالات الثقافة الافتراضية، (المنجي الزيدي: الثقافة والمال في مستقبل التنمية الثقافية في الوطن العربي، الثقافة العربية أسئلة التطور والمستقبل، 2003، الصفحات 161-162)[1] ومن ثمة أصبحنا نتحدث عن الثقافة في إطار ثورة الإنفوميديا.

أي صناعات الحوسبة والاتصالات والإلكترونيات الاستهلاكية، وهي أضخم الأنشطة العالمية وأكثرها حيوية ونموا، وتلعب دورا محركا للاقتصاد العالمي وتعمل بإطراء على تغيير نمط الحياة بمختلف جوانبها (المعاملات، الخدمات، والترفيه، ..) علما أن عوائد صناعة ألعاب الفيديو اليوم تبلغ 80 مليون دولار.

الصناعة الثقافية:

تجمع كل التعريفات على أن الصناعات الثقافية هي المجال الذي يشمل إبداع وإنتاج وتسويق المواد والخدمات ذات الطابع الثقافي المحمية غالبا بقوانين الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين، وتتمثل هذه الصناعات في النشر والطبع والوسائط المتعددة والصناعات السينمائية والوسائل السمعية والبصرية وكذلك الفنون التشكيلية وفنون العرض والرياضة وصناعة الآلات الموسيقية والإشهار والسياحة الثقافية، ولقد أصبح العالم اليوم يتحدث عن الصناعات الخلاقة " créative industries" التي توصف في الأوساط الاقتصادية بالصناعات الصاعدة والتي تدعى في الأوساط التكنولوجية لصناعة المحتوى content industries ومميزة الصناعات الثقافية أنها تجمع بين البعدين الاقتصادي والثقافي، فهي تشجع الإبداع بما أنه مادتها الأساسية

وتتيح فرصا جديدة للتجديد على مستوى الإنتاج. ((المنجي الزيدي: الثقافة والمال في مستقبل التنمية الثقافية في الوطن العربي، الثقافة العربية أسئلة التطور والمستقبل، 2003)

وتعرف الصناعات الثقافية بانها الصناعات التي تنتج ،وتوزع المنتوجات، والخدمات أي "التي يتبين لدى النظر في صفتها أو أوجه استعمالها أو غايتها المحددة أنها تجسد، أو تنقل أشكالا للتعبير الثقافي بصرف النظر عن قيمتها التجارية حسب نص تعريفها في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي التي اعتمدتها اليونسكو عام 2005، ويدخل في الصناعات الثقافية مايلي: النشر المطبعي والموسيقى، الإنتاج السينمائي والسمعي البصري والمتعدد الوسائط، ويدرج في عداد هذه الصناعات الحرف اليدوية والتصميم مجالين للنشاط ليسا من الصناعات الثقافية بالمعنى الدقيق، لكن لها أوجه شبهة قوية بها من حيث الغدارة مثلا، إذ أنها تؤدي إلى نشوء شركات صغيرة ومتوسطة وقد توسع المفهوم ليشمل صناعات الإبداع التي تضم الهندسة المعمارية وشتى الفنون. (بيتر إل–بيرغر، ساموبل بي هينتنغتون، ترجمة فاضل جتكر،عولمات كثيرة، التنوع الثقافي في العالم المعاصر ، 2005)

و يشير كل من "باترس فلبشي" 1950، وبرنار ميج (1986)، وكايتانترامبلاي 1990 إلى إن الصناعات الثقافية تقدم المظاهر التالية

1- إنها تتطلب وسائل كبيرة.

2- إنها توظف تقنيات إعادة الإنتاج .

4- أنها مبنية على تنظيم للعمل من النمط الرأسمالي، أي أنها تحوّل المبدع إلى عامل والثقافة إلى منتوجات ثقافية

3- تستغل من أجل السوق .

لو كان لنا أن نستطرد المظاهر الكبرى لما يجري نهاية هذا القرن لقلنا دون تردد إن ما يطبعها بجلاء وامتياز إنما يكمن في الهيئة شبه المطلقة والمتزايدة للسوق وقيمه ومعتقداته ومرجعيته، وهناك فيما تعتقد سبع حقائق كبرى ستجعل من دكتاتورية السوق حاليا هي المسيطرة على المشهد الثقافي في زمن العولمة

الحقيقة الأولى: ومضمونها أن السوق لم يعد فضاء لتحديد قيمة الأشياء سلعا وخدمات أو قوى عمل بقدر ما تزايدت مرجعيته في زمن العولمة والليبرالية الجديدة كمعيار للخلاص ومقياس للإقصاء.

الحقيقة الثانية: ومفادها أن مجال الدولة الأمة ومفهومها لم يكن يوما عرضة للتآكل والتضاؤل والتقزيم كما هو عليه الحال في زمن العولمة ، وتآكل مجالها لا يأتي فقط من أزمة إعادة هيكلتها بل أيضا من التوظيف المادي والرمزي الذي تخضع له جراء تواطئها وسلطات العولمة ، وأي سياسة اقتصادية للدولة الأمة . يتواجد شركات يفوق رأسمالها ورقم معاملاتها الدخل الإجمالي العام لهذه الدولة أو تتعدى أرباحها الدخل الوطني حجما ونوعا ؟

الحقيقة الثالثة: ومغزاها أن تراجع مرجعية الدولة الأمة بتقدم مرجعية السوق وشموليته نهاية القرن إنما هو من تراجع قيمة المواطنة بانتصار قيم الاستهلاك وانهيار الأفراد والجماعات بها ، فلم تعد معايير المشاركة في تدبير الرأي العم هي الأهم بقدر ما أصبحت معايير ولوج المجتمع الاستهلاكي هي الأساس والمركز.

الحقيقة الرابعة: ومحتواها أن قيم المواطنة التي يروج لها دعاة "المجتمع الاستهلاكي" تنظيرا وتأطيرا لا تعبر في حد ذاتها إلا عن طبيعة الديمقراطية (الليبرالية) التي يعمل هؤلاء الدعاة على تمرير وتحديد قواعد لعبتها وأدوار فاعليها، فليس غريبا أن تكتب "مارغريت تاتشر" أنها لا تعرف في الديمقراطية واقتصاد السوق إلا الأفراد والوحدات. (يحي اليحياوي: العولمة الموعودة، قضايا إشكالية في العولمة والسوق والتكنولوجيا، 2002، الصفحات 161-162)

الحقيقة الخامسة: وتكمن في اعتبار الفكر الليبرالي الجديد محط توافق الأفراد والجماعات لا مجال خلاف واختلاف ، ومادام السوق الواحد هو مركز المواطنة وكمن الديمقراطية الليبرالية وما دام هو مرجعية الاحتكام الاقتصادي السياسي والثقافي وهو الأصل لا الفرع فإن الاجتهاد الصحيح أنما يأتي من داخله وفي إطاره وما عداه فهو باطل.

الحقيقة السادسة: تتمثل في القول بأن ديكتاتورية السوق المتشكلة لا تعتمد على الوسائل والأدوات التقليدية في نشر قيمها ومعتقداتها بقدر ما تعتمد على وسائل جديدة وفي مقدمتها التكنولوجيا وأهم هذه التكنولوجيات تكنولوجيا وسائل الإعلام والمعلومات.

الحقيقة السابعة: ترتبط بالاعتقاد بأن ما قد يفعله البعض جبروتا من لدن السوق وفاعليته لا يعدو أن يكون في حقيقة الأمر من طبيعة الأشياء والكون لن يفتأ أن يزول بزوال مسبباته الأولى أي بزوال قدسية الدولة الأمة وشمولية الأنظمة الاقتصادية المبنية على أساسها (يحي اليحياوي: العولمة الموعودة، قضايا إشكالية في العولمة والسوق والتكنولوجيا، 2002، صفحة 163).

4-2-منطق السوق،والتنوع الثقافي:

لما نضع الهيكل الاقتصادي للثقافة على الطاولة تتوقف الثرثرة حول التنوع و يتضح أن الثقافات المتنوعة تعتمد على البنية التحتية نفسها. فماذا يعني أن ثقافتين مختلفتين تتشاركان في أنشطة اقتصادية متطابقة، وما الذي يعنيه التعدد الثقافي في غياب التعدد الاقتصادي؟

ان البناء الإقتصادي للمجتمع الصناعي المتقدم، الرأسمالي القائم على اقتصاد السوق، هو العامل الثابت غير المتغير، فقلة هم القادرون على تخيل مشروع اقتصادي آخر، والموافقة الصامتة على هذا تقول الكثير عن التعددية الثقافية، وليس ثمة رؤية سياسية أو اقتصادية أخرى تغدي التنوع الثقافي، من أكثر المدافعين صلابة عن الأفارقة، إلى أكثر المدافعين صلابة عن حقوق المرأة، كل الفرقاء لديهم معتقدات متشابهة فيما يتعلق بالعمل والمساواة والنجاح إن سر التنوع الثقافي كامن في التماثل السياسي والاقتصادي والمستقبل مثل الحاضر مع مزيد من الاختيارات والتعددية الثقافية تعني موت اليوتوبيا.

ولا يعترض أحد على أهمية الوظائف والأجور في الحياة اليومية. ولكن حتى بقايا الماركسيين لم يعودوا يأبهون بهذه الأمور لعقود متتالية ظل النقاد ينعون الماركسية ماديتها الضيقة، وكثير من هذا النقد كان صوابا. وقد نجح هؤلاء النقاد لأكثر مما دار في أحلامهم. فأصبحت الماركسية الاقتصادية ماركسية ثقافية، وخارج الماركسية تسود الاتجاهات ذاتها، فالثقافة أصبحت ذات طابع جنسي،وأصبحت الاقتصاديات شيئا مبتذلا، والصراعات حول الشواذ، أو المرأة تستثير الاهتمام والنقاش، ويتساءل "دفيد بروميتش" مندهشا

عما إذا كان مثقفو اليوم يمكن أن يعارضوا العبودية الاقتصادية إذا كانت تفتقد بعدا عنصريا أو ثقافيا، ولا يكاد يناقش الموضوع باعتباره ظلما اقتصاديا قاسيا وخشنا (راسل جاكوبي، ترجمة فاروق عبد القادر،نهاية اليوتوبيا،السياسة و الثقافة في زمن اللامبالاة، 2001، صفحة 55).

بالقدر الذي تصنف فيه الثقافة كل شيء تفقد السياسة معناها، وبطبيعة الحال فإن أنصار التعدد الثقافي يكتبون دائما حول سياساته، إنهم يرددون دون توقف قضية أن المجتمع وكل أبنيته سياسي: النصوص، السياقات، القراءة، المؤلفين، المناهج...

ولكن حين يكون كل شيء سياسيا، فلا شيء أكثر سياسة من أي شيء آخر، وواضح أن التعددية الثقافية شأن سياسي، لأن كما ذكر الراديكاليون والأكاديميون، السياسة تصبح ببساطة سلسلة من الشعارات حول التهميش والسلطة والخطاب والتمثيل هذه المصطلحات تشير إلى مشكلات حقيقية، ولكنها تمثل في تحديد أي سياسات معنية الجماعات الهامشية والمهمشة تطالب بالسلطة أو التمثيل؟

من جهة أخرى لا يمكن الفصل بين التاريخ الثقافي والتاريخ السياسي أو الاجتماعي فنهوض النازية في الثلاثينيات ونشوب الحرب الباردة في الخمسينيات قد أثر على مصير فكرة التعدد، فقد صعدت هذه الأحداث بالتعدد إلى السطح من حيث هي نقيض لمصطلح جديد أو حقيقة جديدة هي الشمولية.

حيث أعاد الممثلون اكتشاف التعدد والتنوع كجوهر الليبرالية التي تقف على نقيض "الواحدية" الصلبة في النظم الشمولية (النازية والشيوعية)، واعتبر أحد المتحدثين في حلقة دراسية سنة 1939في فيلادلفيا أن "عادلة التعدد" مبدأ من مبادئ الدول الشمولية "فالتعدد وهو المبدأ الذي يدافع عنه الليبراليون"

في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي كانت الحكمة السائدة تقول أن التنوع والتعدد هما السمات المحددة للمجتمع الأمريكي على وجه الخصوص وللتراث الواسع لليبيرالية الأنجلو-ساكسونية على وجه العموم، والمجتمعات الشمولية على وجه العموم، القائمة على "الإيديولوجيا" و"اليوتوبيا" هي دكتاتورية بالأصالة، في حين أن "التعدد خصوصية تميز الديمقراطية" التي تعادي المجتمعات "المتماثلة والواحدية والشمولية...".

لقد بدا أن فكرة التعدد ونقيضها الشمولية ليستا شان يتعلق بالنظرية بقدر ما هو دفاع ملائم عن المجتمع الأمريكي، وبالتحديد حين قامت الاحتجاجات عن العنصرية وضد الحرب يتحدى الاستقامة الأخلاقية الأمريكية، وقد كتب "ألفريد.ج-ماير" المتخصص في الشؤون السوفيتية "من الواضح ان استخدام نموذج الشمولية من جانب الباحثين الأمريكيين إنما كان دفاعا عن "الأمريكية" وخضوعا في الوقت ذاته لهستيريا الحرب الباردة" كما قدم "أبوت جليسون" تفسيرا نشوئيا لتحرر إيديولوجية التعدد من الوهم وكتب "بدأ رفضي الأساسي لهذه الأفكار عن (الشمولية والتعدد) في الجامعة ثم اتخذ قواما أكثر تماسكا من حركة الحقوق المدنية واستمر خلال معارضة حرب فيتنام".

وقد وصل الطلاب المحتجون إلى الاقتناع بأن القوى المالية والسياسية الكبرى في الغرب –الرأسمالية ذاتها- تنتزع القوة من فكرة التعدد. (راسل جاكوبي، ترجمة فاروق عبد القادر،نهاية اليوتوبيا،السياسة و الثقافة في زمن اللامبالاة، 2001، صفحة 62)

عندما تصبح أشياء ثقافة ما وأفكارها وسماتها جزء من نظام رأسمالي للتبادل وتباع وتشترى تبدأ عملية التسليع الثقافي بالحدوث ويقول "لادوار غاليثو" في عصر العولمة تحل الأسواق محل الشعوب والمستهلكين محل المواطنين والمشروعات الصناعية محل الأمم والتجمعات محل المدن والمزاحمة التجارية محل العلاقات الإنسانية ثم إن العولمة تصميم قسري، ونموذج معادي للتعددية والتنوع الثقافي، وهذا نموذج يلغي التمايز والشخصية الثقافية، ويروج عن طريق وسائل الإعلام لقيادة قوانين السوق، وقيم المجتمع الليبرالي الرأسمالي ويفرض ديكتاتورية الكلام الوحيد، والصورة الوحيدة، والنمط الواحد من الحياة ويحول الإنسان أي مجرد مستهلك مستسلم ومشاهد متلقي،يتم تصنيعه وترويجه جماعيا عن طريق وسائل الإعلام التي تسيطر عليها شركات وإمبراطوريات عابرة للقوميات (صامويل هينتيغتون: الغرب، إنه فريد لكنه ليس كليا جامعا، 1997، صفحة 6).

ليس ثمة شك فيما يتراءى لأول وهلة، أنه في حين أن طفرة تكنولوجيا المعلومات والثورة التي حملتها الشبكات الإلكترونية (خاصة الإنترنت)، إنما من شأنها المساهمة في صيانة ذات التنوع (عبر تجميع المخزون الثقافي والعمل على ترويجه على نطاق واسع).

فإن العولمة والكونية تبدوان وكأنهما على النقيض من ذات السلوك. فهي لا تقتصر على اعتبار مسألة التنوع الثقافي مسألة ثانوية لا أولوية لها في صياغة النظام الكوني بل وتعتبر الثقافة "سلعة خالصة" لا تختلف في إنتاجها وإعادة إنتاجها واستهلاكها عن باقي السلع الرائجة... تماما كما هو الحال مع التعليم والتربية والصحة وما سواها.

قد يكون من المبالغ فيه اعتبار العولمة نقيضا مباشرا للتنوع الثقافي، فهي عملية اقتصادية تحتكم إلى منظومة في القيم خاص بها لكنها تتمرس على النقيض منه بحكم توازي المجالين والتعارض الطبيعي الذي يميز مسار كل منها، إذ ما دامت العولمة تكريسا للسوق ولثقافة السوق ومنطقه، فما سوى ذلك بالنسبة لها لا يعد غير كونه عاملا خارجيا طارئا من الواجب صهره أو تدميره، وبالتالي يصبح السوق هو السيد ومنطقه هو السائد أو المراد له أن يسود و الحاصل أن كل ما يتعارض وتوجهه إنما يبدو حالة نشاز سرعان ما ستتبدد، بل هي مطالبة بتحديد علاقتها بالسوق لفائدة هذا الأخير لا بغاية خلق توازن بينهما من نوع ما (يحيى اليحياوي: كونية الاتصال، عولمة الثقافة ،شبكات الارتباط والممانعة،، 2001، صفحة 143)

لا يمكن الجزم بأن تقدم العولمة يفضي حتما إلى انقراض جزء كبير من لغات العالم أو يؤدي إلى وأد التنوع والتعدد الملازمين بيولوجيا لثقافات الشعوب وهوياتها. وبالقدر ذاته لا يمكن القطع أن لثورة التكنولوجيا المعلوماتية والشبكات الإلكترونية أثر مباشر في اندثار ذات اللغات أو تقويض ذات التنوع والواقع أن هيمنة اللغة و"الثقافة"، الإنجليزية على معظم التيارات المادية واللامادية العالمية إنما يشي بحقيقة اختلال موازين القوة لفائدتها والمبني على المال والأعمال والاقتصاد لا على اللغة والثقافة.

فمكامن التهديد إنما تأتي من "مجتمع السوق" المتزايد التصاعد من لدن فاعلي العولمة والشبكات لا من قوة ذات الثقافة أو اللغة.

ولقد أضحى من الثابت اليوم أن فضاء السوق في زمن الكونية وانفجار المعلومات والمعارف هو الذي حول صلاحيات ضبط عمليات إنتاج وإعادة إنتاج واستهلاك الثقافة والرموز. فإنه في الآن ذاته الفاعل

الأساسي الذي عبره تتحدد معظم معابر التنوع والتعدد الثقافي، ففضاء السوق دعم بصلب مجاله باقي المجالات بما فيها تلك التي لم تكن تعمل إلا على هامشه كالثقافة والبيئة والصحة وما سواها، والتي لم تكن الاعتبارات الاقتصادية بداخلها ذات أهمية كبرى تذكر.

من هنا فلو سلم المرء جدلا بأن لا ميزة اليوم "للسوق الثقافي" قياسا إلى ما سواه من أسواق، فإنه سيسلم جدلا أيضا، بأنه لن يكون بالتأكيد ضمانا للتنوع.

ومعنى هذا أنه إذا لم يعد من مستقبل كبير يذكر للسياسات الثقافية الوطنية. بحكم اندماجها في السياسات الاقتصادية، فإن ذات السياسات أضحت مركزية على الأقل في جانب الحفاظ على التنوع الثقافي بين أضلع البلد الواحد وفيما بين مختلف البلدان الأخرى.

وصيانة التنوع الثقافي في ظل العولمة وتزايد تيارات السلع المادية واللامادية العابرة للحدود لا ينحصر فقط في المحافظة على التنوع الطبيعي للثقافة بين مجتمع وآخر أو بين مجموعة بشرية وأخرى. بل يجب أن يتعدى ذلك للمحافظة على البني التحتية الأساسية التي هي حامل ذات التنوع ورافعه الموضوعي. (يحي اليحياوي: كونية الاتصال، عولمة الثقافة،شبكات الارتباط والممانعة، 2011، الصفحات 150-151)

إننا ننتقل دون أن ندرك من عالم سيطرت فيه العزلة الثقافية إلى عالم آخر يسوده التبادل الثقافي، من عالم يتميز بالاستقلالية الثقافية لجماعات معزولة تقليدية إلى عالم آخر هو عالم يسوده تعميم العلاقات المتبادلة والتواصل، وعلينا أن نحرك حقل التحليل لكل التطورات الاقتصادية وصولا إلى العولمة الثقافية، إن العولمة الاقتصادية هي توسع السوق العالمية، تصميم وتقوية الروابط بين الشعوب والأمم والمجموعات البشرية، وتمثل العولمة الثقافية بشكل ما الحالة النهائية للعولمة الاقتصادية. إنها البعد السياسي، الثقافي، الديني، والإيديولوجي لظاهرة تم التطرق إليها في غالب الأحيان من زاوية الاقتصاد والجغرافيا السياسية. غير أن سيطرة هذه الثقافة لا يعني بأي حال من الأحوال وجود ثقافة مستقلة كليا عن الثقافات الأخرى، فالثقافات توجد بالضرورة في حقل تفاعل يحدد فيما بينها علاقات الخضوع والهيمنة وعلاقات الحوار والتبادل والتثاقف. (علي فخري: مخاطر التثاقف ومكاسبه في زمن العولمة، التواصل والتثاقف، 2010، صفحة 175)

ولم يحدث أن ارتبطت الثقافة بالاقتصاد، كما هو الشأن في السنوات الخيرة التي حقق فيها المال سيادة مطلقة، واخترق كل الحدود، كما لم يسبق أن احتلت المسألة الثقافية صدارة الاهتمام في عالم تحكمه عولمة اقتصادية جارفة، وتسود فيه قيم الربح والمنفعة المادية، لذلك لم يعد مجديا تناول موضوع الثقافة ومستقبلها بمفاهيم متقادمة، وبمقاربات لا تأخذ بعين الاعتبار التحولات الجذرية التي تخترق العالم. وقد أصبحت لثنائية ثقافة /تجارة أهمية خاصة واحتلت مكانة إستراتيجية، فالإنتاج والخدمات الثقافية تلعب دورا أساسيا في صياغة وتناقل القيم، وبناء الهويات الثقافية وتحقيق الاندماج الاجتماعي، وهي أيضا عامل إنتاج يخضع لمنطقة الخاص داخل منظومة الاقتصاد الجديد، هذه الخاصية جعلت المفاوضات التجارية في مجال الثقافة صعبة ومتناقضة ولقد أجمع العديد من الدارسين على أن أكثر القطاعات التي تثير الجدل حول الشرعية والحدود السياسية والاقتصادية والمؤسسة لعملية الاندماج، جهوية كانت أم عالمية هو

قطاع الثقافة، وبالفعل فكلما أدرجت الثقافة في جدول أعمال المفاوضات تثار نقاشات معقدة حول العلاقة بين الخصائص الاقتصادية والخصائص الأخرى التي لا تقدر بثمن، مثل الهوية والجمال ومعنى الحياة.

التكامل العالمي تزامن مع انتشار نظرية اقتصادية ينصح بها عدد كبير من الخبراء والاستثماريين الاقتصاديين، ويقدمونها للمسؤولين عن إدارة دفة السياسة الاقتصادية على أنها النهج الصحيح لليبرالية الجديدة، والمقولة الأساسية لهذه النظرية الجديدة هي ببساطة: "ما يفرزه السوق صالح، أما تدخل الدولة فهو طالح، وهكذا صار عدم تدخل الدولة، إلى جانب تحرير التجارة وحرية تنقل رؤوس الموال وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية، أسلحة إستراتيجية في ترسانة الحكومات المؤمنة بأداء السوق، وفي ترسانة المؤسسات والمنظمات الدولية المسيرة من قبل هذه الحكومات والمتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فقد غدت هذه المؤسسات الوسائل التي تحارب بها هذه الحكومات في معركتها الدائرة رحاها حتى الآن من اجل تحرير رأس المال، فسواء تعلق المر بالملاحة الجوية أو الاتصالات والإعلام والمعلومات ذات التقنية العالية أو بالمصارف وشركات التأمين أو بصناعة البناء وتطوير برامج الكومبيوتر، بل حتى بالقوة العاملة فإن هذه كلها وكل شيء أو شخص سواها لا بد أن يخضع لقانون العرض والطلب (هانس بيتر مارتين و هارالد شومان: ترجمة، عدنان عباس علي:فخ العولمة، 1998، صفحة 34).

تكونت بنية السوق العالمية للصناعات الثقافية وفق التطورات التكنولوجية الهائلة وتبعا للسياسات الاقتصادية على المستويين الدولي والإقليمي التي تميزت خلال تسعينيات القرن العشرين بخاصيات التمويل المشاريع، وإعادة التركيب والتنظيم والتركيز، وهذا ما أدى إلى تشكل مجموعات دولية كبرى أصبحت تثير المخاوف من هيمنة قطب احتكاري عالمي يشبه بعض الأخصائيين بذلك الذي ساد في مطلع القرن العشرين في ميدان صناعة السيارات.

كما تقف الإمبراطوريات الإعلامية الكبرى في العالم وراء ازدهار الصناعات الثقافية وتعد هذه المؤسسات البوابات الرئيسية نحو تسويق هذه الصناعة في جميع أنحاء العالم

(المعز بن مسعود : ظهور الاقتصاد اللامادي وازدهار صناعة الإدمان، 2009، الصفحات 483-484)

الخاتمة:

يمكن القول أن المشهد الثقافي العالمي الجديد حافل بالانجازات والإمكانات الهائلة التي يفترض أن تحقق للإنسانية نهضة حضارية شاملة، يستفيد منها كل بني البشر حديثا كانوا ومهما كانت أصولهم وثقافاتهم ومعتقداتهم وأنماط عيشهم، فالمستجدات في عالم التكنولوجيا الاتصالات والاختراعات في مجال التعبير والإبداع والتفكير والتعليم والترفية، تتيح أكثر من أي وقت مضى للمبدع، والمنتج الثقافي والجمهور المستهلك على حد سواء قدرات مهمة ومجالات استفادة واسعة.

إلا أن طبيعة العولمة الاقتصادية وسعيها لـ تسليع كل المواد والمكونات الثقافية ومجالات الحياة وإخضاعها لقواعد التجارة العالمية ومنطق السوق و أسس الرأسمالية الجديدة عقدت من ظاهرة نمو و تعدد الثقافات و أنماط العيش المختلفة ووضعت مرة أخرى مسالة التنوع الثقافي على المحك لكن هذه المرة كسب الرهان و الحفاظ على تعدد الثقافات و تنوعها في بيئة عالمية شديدة الصراع يجب أن يكون بأدوات اقتصادية.

و لا يمكن الجزم بأن تقدم العولمة يفضي حتما إلى انقراض جزء كبير من ثقافات العالم أو يؤدي إلى القضاء على التنوع والتعدد الملازمين بيولوجيا لثقافات الشعوب وهوياتها، والواقع أن هيمنة الثقافة الغربية على معظم التيارات المادية واللامادية العالمية إنما يقر بحقيقة اختلال موازين القوة لفائدتها والمبني على المال و التجارة والاقتصاد لا على تنوع نمط الثقافة، فمكامن التهديد للثقافات الإنسانية في عصر العولمة إنما تأتي من مجتمع السوق المتزايد التصاعد من لدن فاعلي العولمة والشبكات لا من قوة ذات الثقافة وكينونتها .

قائمة المراجع:

ألفين طوفلر،ترجمة لبنى الزيدي،تحول السلطة،الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر1990، ص147.

-المنجي الزيدي، الثقافة والمال في مستقبل التنمية الثقافية في الوطن العربي، الثقافة العربية أسئلة التطور والمستقبل،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2003.ص 65

بيتر إل–بيرغر، ساموبل بي هينتنغتون، ترجمة فاضل جتكر،عولمات كثيرة، التنوع الثقافي في العالم المعاصر مكتبة العبيكان، الرياض ، 2004، ص ص29،24

جان بيار فارني، ترجمة، عبد الجليل الأردي،عولمة الثقافة، الدار المصرية اللبنانية،بيروت2003، ص ص08،10.

راسل جاكوبي، ترجمة فاروق عبد القادر،نهاية اليوتوبيا،السياسة و الثقافة في زمن اللامبالاة،سلسلة عالم المعرفة،الكويت،عدد2001،269 ،ص 48.

صامويل هينتيغتون، الغرب، إنه فريد لكنه ليس كليا جامعا، ترجمة فاضل جنكتر، مجلة الرسالة، عدد4، أوت 1997، ص6.

عبد الإله بلقيز، الثقافة العربية أمام تحدي البقاء، مجلة شؤون عربية، عدد79، 1994، ص86.

علي فخري، مخاطر التثاقف ومكاسبه في زمن العولمة، التواصل والتثاقف، منشورات عالم التربية، الدار البيضاء2010، ص 175.

محمد جواد رضا، العرب في القرن الواحد والعشرين، تربية ماضوية وتحديات غير قابلة للتنبؤ، مجلة المستقبل العربي، عدد 230، 1998، ص 63.

المعز بن مسعود ، ظهور الاقتصاد اللامادي وازدهار صناعة الإدمان،أبحاث المؤتمر الدولي الإعلام الجديد تكنولوجيا جديدة، العالم جديد، منشورات جامعية البحرين، 2009، ص ص 483

منشورات منظمة الأمم المتحدة للتربية و الثقافة والعلوم، اليونسكو،ترجمة علال الإدريسي،التنوع الثقافي و اللغوي في مجتمع المعلومات،2005

-هانس بيتر مارتين و هارالد شومان، ترجمة، عدنان عباس علي،فخ العولمة، عالم المعرفة، الكويت1998، ص 34.

ووربرك مواري، ترجمة، سعيد منتاق،جغرافيات العولمة،قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية و الثقافية،سلسلة عالم المعرفة،الكويت،عدد397، 2013, ص ص 276،275.

يحيى اليحياوي، العولمة الموعودة، قضايا إشكالية في العولمة والسوق والتكنولوجيا، منشورات عكاظ، الرباط ، 2002، ص ص 161، 162.

يحيى اليحياوي، كونية الاتصال، عولمة الثقافة ،شبكات الارتباط والممانعة، منشورات عكاظ، المغرب2011، ص ص140، 142.

يوجينا سيابيرا، ترجمة أحمد المغربي، التنوع الثقافي والإعلام العالمي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة2012، ص 303.